حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦٥) ٢٠١٤/١١/٩ م | www.al-badeel.org | Issue (165) 9/11/2014

حالة اللاسيناريو في سورية... باقية وتتمدد

حسام ميرو

تَعب السوريون، وشرائح واسعة منهم ترغب في رؤية نهاية النفق المظلم الذي دخلت فيه سورية، لكن، ما من بصيص أمل، خاصة أن لا أحد من الأطراف الداخلية أو الإقليمية يتحدث عن حلول قريبة، وإن كانت نغمة الحل السياسي موجودة في ثنايا مختلف المواقف، لكن ما من مفاهيم متقاربة حول ماهية الحل السياسي، كما أن المواقف السياسية نفسها باتت مضللة، ومعظمها يصب في خانة الاستهلاك الإعلامي.

لكننا، ونحن على هذه الحال من العطالة في مواقف القوى، وأمام رغبة سوريين من جمهوري المعارضة والموالاة في الخروج من الحال الراهن، نحتاج إلى تدقيق في السيناريوهات الممكنة، في حال عادت عجلة الحراك السياسي نحو التفاوض، إذ يتعذر منطقياً أن يتم تصور استمرار الأمور كما هي، مع ضرورة الاعتراف الأولي بأن ما شهدناه منذ إعلان جنيف 1 وحتى اليوم يؤكد بأن آفاق التسوية تبتعد يوماً بعد يوم.

من هي الأطراف التي يمكن أن تشارك في التفاوض المقبل؟ هذا السؤال يبدو ضرورياً من أجل تأسيس خارطة طريق نحو تسوية مفترضة، وما يجعله ضرورياً هو تغيّر خارطة الواقع الميداني والسياسي على نحو يجعل بعض القوى السياسية في ورطة حقيقية، إذ أن التفاوض لا يمكن أن يجري إلا بين أطراف وازنة، وقادرة على أن تؤمن حالة الالتزام بأية اتفاقات، وأقله في الحدود الدنيا.

في الواقع الميداني، لا يمكننا الحديث بشكل جدي عن وجود وازن للجيش الحر، وكما بات معروفاً أن الجيش الحر هو عبارة عن "ماركة" فضفاضة، وذلك في الوقت الذي باتت فيه القوى الإسلامية هي اللاعب الرئيس المقابل لقوة النظام، و"داعش" و"النصرة" يحتلان موقع الصدارة بين القوى الإسلامية، ولكنهما موضوعان على قائمة الإرهاب، وهناك تحالف دولي يعمل على تحجيمهما، ما يعني أن الحول السياسية، إن وجدت، فهي ستقوم باستبعادهما.

لكن، هل يمكن بالفعل الحديث جدياً عن أية مفاوضات مستقبلية من دون "داعش" و"النصرة"؟ أي عن أكبر قوتين عسكريتين مقابلتين للنظام والقوى المقاتلة إلى جانبه.

ولم يعد هنا مجدياً التذكير بأن القوى الإقليمية والدولية قد أسهمت عبر الانخراط "السلبي" في الشأن السوري بإضعاف القوى المعتدلة، بما فيها القوى السياسية، وليس فقط القوى المسلحة، وهو ما جعلنا نقف اليوم أمام وضع تتحكم في مفاعيله القوة المتطرفة من نظام و"معارضة"، وإذا كان النظام لم يبد أية استجابة في جنيف 2 فإن الوضع اليوم أكثر تعقيداً مما كان عليه قبل محادثات جنيف بين وفدي النظام و"الائتلاف".

أما عن اللاعبين الإقليميين الواجب قبولهم بالتسوية السياسية فإن التوتر بينهم في حالة تصاعد، خاصة أن محادثات الملف النووي الإيراني مع مجموعة (5+1) والتي تنتظر التوقيع أو التمديد، فإنها في كلا الحالتين تخدم طهران وحدها، ما يعني أن اللاعب السعودي لن يكون جاهزاً للقبول بتسوية في سورية.

الأتراك من جهتهم لا يستعجلون تسوية سياسية في سورية، ولا يرغبون بها، خاصة إذا كانت لا تحوي ضمانات مسبقة حول رحيل الأسد، وهي تعتقد أن دورها في الملف السوري لا يُنتقص منه، أو غير قابل للتغيير، فهي من يمتلك الحدود، وهي من يمتلك قوة التأثير في الشمال والشمال الشرقي في سورية، وهي كرست بمواقفها الأخيرة مكانتها تجاه سياسات واشنطن، مستفيدة من ضعف إدارة أوباما، وعدم وجود رؤية استراتيجية لإدارته تجـ

تعقيدات الوضع حول من يمثل المعارضة، وخاصة "الائتلاف الوطني"، هي تعقيدات كبيرة، لكنها موجودة أيضاً على ضفة النظام وراعيه الإقليمي، فطهران ترتب أوضاعها في كامل المنطقة، واهتمامها بالعراق يفوق اهتمامها بسورية، ما يعني أنها لن تكون معنية بحدوث تفاوض جدي حول سورية قبل تحسّن الأوضاع في العراق.

يبدو أننا أمام غياب واضح للمقومات التي يمكن أن تؤسس لسيناريوهات تفاوضية في الأمد القريب، وهكذا فإن حالة لا سيناريو باقية، ويبدو أنها مرجحة لأن تكون، ومن قبيل السخرية، باقية وتتمدد.

برلين تسوّق لحكومة وحدة وطنية بين النظام و«المعارضة»

خاص «البديل»:

علمت "البديل" من مصدر خاصة أن الحكومة الألمانية تحاول لعب دور الوسيط في الترويج لعملية حل سياسي يقوم على إيجاد حكومة وحدة وطنية، تضم بين صفوفها شخصيات معارضة وأخرى من النظام، وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته : إن الاقتراح الذي يجري العمل عليه يضمن لبشار الأسد الوزارات السيادية، وخاصة الداخلية والدفاع والخارجية.

وعلى الرغم من كون الطرح هزيلاً، لكن النظام وطهران يعتقدان أنه قد يلقى القبول عند بعض الأوساط المعارضة، خاصة أن شرائح واسعة من السوريين تريد رؤية نهاية للأوضاع الراهنة، و"مهما كانت الحلول".

وتعتقد طهران أن الحكومة الألمانية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في سياق الترويج لهذا الطرح.

وقال "المصدر" أن طهران لها قنوات عدة مع معارضين سوريين، ولئن كان جزءاً من تلك القنوات لا يتم بصورة مباشرة، وإنما عبر وسطاء، بعضهم أوروبي، وأن طهران تعتقد أن التحالف الدولي لن يؤثر على مكانة الأسد، بل على العكس من ذلك، يمكن للأسد أن يستفيد من ضربات التحالف الدولي، خاصة في غياب أية قوى جدية يمكن لها أن تقوم بملء الفراغ في الأماكن التي يمكن أن تنسحب منها قوات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وأضاف المصدر: الألمان ما زالوا طرفاً محايداً في الصراع الموجود داخل سورية، ولهم مصالح مهمة مع طهران، ويعتقدون أنه لا يمكن استبعاد

مصالحها في أية تسوية سياسية في سورية، و"هي تمتلك سياسات أكثر فعالية من الداعمين الإقليميين للفصائل المسلحة المعارضة".

لكن المصدر يؤكد بأن الطرح الذي تلعب فيه برلين دوراً مهماً لا يلقى الكثير من التجاوب من قبل المعارضين السوريين، ويقول المصدر: تواجه برلين صعوبة في تسويق هذا الطرح حتى مع معارضين غير محسوبين على القوى الإسلامية، بل أن بعضهم على النقيض أيديولوجياً مع الإسلاميين وتحالفاتهم، لكنهم يعتبرون أن هذا الطرح لا يمكن أن ينجح إذا بقيت الوزارات السيادية بيد بشار الأسد، وإذا لم تشارك بعض القوى المسلحة المعارضة في التسوية السياسية.

وفي السياق نفسه، فإن النظام قام بتوجيه رسائل مماثلة إلى العديد من شخصيات المعارضة، وأن تلك الرسائل تقوم في جوهرها على ضرورة محاربة الإرهاب، والمصالحة الوطنية.

القوات الأمريكية تستهدف جماعة "خراسان" ومحسن الفضيلي ما زال حياً

قالت القيادة المركزية الأمريكية إن القوات الأمريكية نفذت غارات جوية على ما يسمى جماعة خراسان المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة ومقرها سوريا ليل الأربعاء الماضي، وإن الجماعة كانت تخطط لمهاجمة اوروبا أو الولايات المتحدة.

وقال مسؤولون امريكيون إن من ضمن أهداف الضربة ديفيد دروجون، وهو متشدد مولود في فرنسا اعتنق الاسلام، ويصفه بعض المسؤولين الأمريكيين بأنه صانع قنابل للجماعة. ولم يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن "دروجون" قتل في الهجوم.

وقال الجنرال لويد اوستن قائد القيادة المركزية الأمريكية إن دروجون أحد "العناصر القيادية وأحد أخطر العناصر في تلك المنظمة."

ورفض كشف ما إن كان دروجون قتل. وقال في منتدى في واشنطن إن الجيش يجري تقييماً لنتائج الضربات. ورداً على سؤال عما إن كان دروجون هدفاً قال "أي وقت يمكننا ان نجتث قيادتهم سيكون أمرا جيدا."

وقال مسؤولون أمريكيون أيضا انهم يعتقدون ان محسن الفضلي وهو قيادي في جماعة خراسان استهدف في ضربة امريكية سابقة ما زال حياً. ولم يتضح إن كان الفضلي هو هدف أحدث غارة أمريكية.

وقالت القيادة المركزية في بيان يوم الخميس الماضي، إن القوات الأمريكية نفذت أحدث ضربات ضد خمسة اهداف لخراسان قرب سرمدا بمحافظة إدلب في سوريا قرب الحدود التركية وغربي مدينة حلب السورية.

وأضافت : "ما زلنا نقيّم نتيجة الهجوم، لكن لدينا مؤشرات أولية عن أنه حقق الآثار المقصودة بضرب الإرهابيين، وتدمير أو الحاق ضرر كبير" بالعديد من مركبات ومباني الجماعة، وأيضا منشآت التدريب وصنع القنابل."

وتابعت القيادة: "اتخذنا تحركا حاسما لحماية مصالحنا، وإزالة قدرتهم على التحرك. عملاء القاعدة يستغلون الصراع السوري لتنفيذ هجمات ضد المصالح الغربية."

ويصف مسؤولون أمريكيون "خراسان" بأنها مجموعة من المحاربين القدامى المهرة من تنظيم القاعدة الذي انتقل الي سوريا من حدود أفغانستان وباكستان، ونفّذ عمليات تحت حماية جبهة النصرة، الفصيل الرئيسي الذي انبثق عن تنظيم القاعدة في سوريا.

وقال المرصد السوري لحقوق الانسان إن سلسلة من الضربات الجوية الامريكية استهدفت جبهة النصرة بمحافظة إدلب التي تصدت الاسبوع الماضي لهجوم معارضين سوريين مدعومين من الغرب. وقال المرصد إن ستة على الاقل من مقاتلي النصرة قتلوا.

ولم يرد تأكيد مستقل بأن هذه رواية لنفس الهجوم الذي وصفته القيادة المركزية الأمريكية.

وأوضح متحدث باسم البنتاجون إن هجمات الاربعاء استهدفت تحديدا "خراسان"، وليس جبهة النصرة بصورة أشمل.

وقال المتحدث "كانت تستهدف جماعة خراسان، وإذا حدث أن كان هناك إرهابي ينتمي لعضوية الجماعتين.. فليكن. لكن هذه الأهداف كانت تحديدا ضد جماعة خراسان."

ويصف مسؤولون امريكيون جماعة خراسان بأنها فصيل من المتشددين يستخدمون ملاذهم في سوريا لمحاولة إعداد مؤامرات لمهاجمة أهداف أمريكية وأخرى غربية

ضعف الخدمات الصحية والتعليمية وتهالك الطرقات وانقطاع الكهرباء

«داعش» يحمل اسم «الدولة» ولا يمتلك أدواتها

عصام عطا الله

يرتبط مفهوم الدولة عند كثير من المواطنين بالخدمات التي تقدمها لشعبها، ويقاس تقدم الدول بما تقدمه من خدمات وتسهيلات كي يعيش المواطن حياة سهلة سلسة، والمتأمل لحال الخدمات المقدمة للمواطن السوري يكاد يجدها معدومة في العام الرابع من عمر الثورة السورية، فقد أصبح المواطن السوري محروماً من أبسط الخدمات التي تعد حلماً بعيد المنال، ولم يتغير شيء من أمر هذه الخدمات مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بل باتت تزداد سوءاً، فالتنظيم يحاول بناء دولته الخاصة من الصفر، معتمداً على المنشآت التي سيطر عليها، لكنه يصطدم بكثير من العقبات، ويأتي في مقدمتها غياب الاستقرار، وحالة الحرب التي تهز الدول القوية، يقول السيد حسان من جرابلس: "التنظيم يعتقد أن الدولة مجرد سلطة، وإقامة حدود الشرع، والأحكام، متناسياً أن هذه الأمور جزء بسيط من مهام الدولة" ، ويتابع الحديث عن أسباب فشل التنظيم بقوله: " التنظيم يعيش حالة حرب مع الجميع دون أن يكون له حاضنة شعبية، فكيف له أن يبني دولة، ولو أقدم أعدائها على قصف المنشآت التي بنيت بعرق السوريين، لما بقي عندهم إلا البندقية، والبندقية لا تبني دولة".

والمتتبع لخريطة الخدمات يجد غياباً شبه كامل لها، وما بقي يستند على المنشآت التي بناها السوريون بسواعدهم عبر عقود، ومن طالع التنظيم الجيد أنه سيطر على المناطق التي تتركز فيها منشآت البلاد وخيراتها، يقول المهندس أبو محمود من الرقة: " كانت الكهرباء لا تنقطع في الرقة باعتبار أن سد الفرات قريب، ويولد الطاقة الكهربائية اللازمة للمدينة، أما الآن فيقتصر الأمر على 4 أو 6 ساعات في اليوم، ونخشى من يوم يتوقف فيه السد"، ويتابع أبو محمود: "وكذلك الأمر في ريف حلب الشرقي، فسد تشرين كسد الفرات، فقد كثيراً من طاقته الإنتاجية، كما أن كثيراً من العمال انتقلوا أو هربوا".

ورغم الواقع السيئ للطاقة الكهربائية يقوم تنظيم "الدولة" بجباية الفاتورة الكهربائية، فيأخذ مئة ليرة سورية عن كل غرفة، يقول أبو مأمون: " ندفع ثمن فاتورة الكهرباء أضعاف ما كنا ندفعه للنظام، علماً أنها غالباً غائبة، وستطالبنا الدولة بعد ذهاب التنظيم بالفواتير، فنحن قد ندفع مرتين مقابل لا شيء".

ويرجع القائمون في التنظيم ذلك إلى ظروف الحرب التي تعيشها البلاد، يقول أبو فايز الأنصاري: " الدولة الإسلامية حافظت على أموال المسلمين، وتقوم بإدارتها، وتشغيلها وفق الإمكانات المتاحة، فما نقدمه تعجز كثير من الدول عن تقديمه وقت السلم". ويتجاهل التنظيم هنا كثيراً من الحقائق، فمعظم العمال والمشرفين على إدارة هذه الموارد موظفون ويتلقون رواتبهم من النظام، وعندما يقطع النظام الرواتب، ويمنعهم من تشغيلها فإنها ستنهار كما يرى الفني في سد تشرين ع م: " مازلنا نأخذ رواتبنا من النظام، وإذا قام النظام بقطع الرواتب فإن كثيراً من العاملين سيتركون العمل، وعندها لن يستطيع التنظيم عمل شيء".

أما الخدمات في مجال الطرق والمواصلات فهي معدومة، فلم ينشأ طريق واحد جديد منذ أربعة أعوام، وكافة الطرق في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم تحتاج لصيانة، فهي طرق متهالكة، أما الاتصالات فهي شبه معدومة، مما اضطر المواطنين للاعتماد على الشبكة التركية في المناطق القريبة من تركيا، وعلى الإنترنت الفضائي في معظم المناطق، يقول أبو محمد، صاحب محل نت فضائي بالباب: "النت الفضائي بات الوسيلة الوحيدة للتواصل بي السوريين في ظل غياب الاتصالات الأرضية والخلوية".

أما في مجال الصحة فلا يقدم التنظيم أية خدمة لرعاياه، بل قام بالاعتداء على حقوقهم، فحول المشافي العامة إلى مشافي عسكرية يعالج فيها جرحى التنظيم ومرضاه، وعوائلهم، تقول الممرضة أم سلمى: "التنظيم يستحوذ على 40% من عدد الأسرة في المشفى، وعين أميراً من قبله لإدارة المشافي العامة التي يتقاضى العاملون فيها رواتبهم من النظام"، وتتابع حديثها عن الخدمات المقدمة: " لم تعد المشافي العامة تقدم شيئاً، كما أن المواطنين لا يجرؤون على المجيء إليها خشية القصف، فضلاً عن انتقال معظم العاملين لمناطق سيطرة النظام، أو الهجرة خارج البلاد".

فالخدمات الصحية ذات وضع مأساوي، ولا سيما أن معظم الأطباء هاجروا، كما أن الأدوية تأتي من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، أو تركيا، من دون أن تخضع العملية لأية رقابة سوى رقابة ضمير القائمين عليها من أبناء الوطن، فالخدمات التي يقدمها التنظيم صفر، يقول الطبيب عبد المجيد: " أغلب الزملاء المختصين هاجروا، فمن يجري عملية جراحية، أو يعاني من مرض يحتاج لتخصص فليس أمامه سوى مناطق النظام أو تركيا، فأغلب الزملاء هاجر خارج البلاد"، ولكن هناك عملا ايجابياً قام به التنظيم وهو فرض الدوام على الأطباء الاختصاصين في المشافي العامة لتغطية النقص في الكادر الطبي..

أما خدمات التعليم فتمثل الكارثة الكبرى التي ستنعكس على مستقبل سورية عقوداً، فالتنظيم يتخبط، ويمنع تدريس عدداً من المواد بدعاوى مختلفة، ويعمل الآن على فرض مناهجه، يقول المربي مؤنس: " قام التنظيم بسحب الكتب من الطلاب، وفرض ضرائب على التعليم من الصف الأول حتى الثانوية، ويعمل على فرض مناهجه التي لا يعترف بها أحد، مما يعني حرمان الملايين من القاطنين في مناطق التنظيم من دخول الجامعات". وأفدنا أن مناهج التنظيم التي ستقرر أعدت في الرقة على عجل مما يهدد بحصول كارثة إنسانية.

أما الخدمات المعيشية من رغيف خبز ومساعدات إنسانية فقد زادت الأمور سوءاً، فسعر كيلو الخبز في مناطق التنظيم بين 50 و60 ل س للكيلو الواحد، أي أغلى من السعر الذي يشتري فيه المواطن السوري "الخبز" في مناطق الجيش الحر أو النظام، ناهيك عن إغلاق التنظيم لكافة المنظمات الإنسانية والإغاثية التي تقدم خدمات مجانية للمواطنين بدعوى العمالة للغرب.

فالتنظيم لا يقدم للسورين شيئاً من الخدمات التي تقدمها الدول لرعاياها، بل يتصرف كميليشيا، فهو يعطي رواتب جيدة للمنتسبين لصفوفه، ويؤمن لهم السكن، والمعيشة الجيدة، أما بقية أفراد الشعب فليس لهم نصيب من هذه الخدمات، ناهيك عن الخدمات الأخرى التي تتطلب اعترافاً دولياً كجوازات السفر وما شابهها، يقول الأستاذ مؤيد: " التنظيم يعيش في وهم الدولة، ويريد من الجميع أن يعيش في هذا الوهم، علماً أن كل تصرفاته تقوم على أساس أنه ميليشيا".

يعيش السوريون حالة من الضياع، فلا الدولة عادت دولة وقادرة على ممارسة سيادتها، ولا التنظيم قادر على أن يكون دولة ليبقى الإنسان السوري يتجرع ألم الحرمان من أبسط الخدمات.

خروج «شيوعيي» النظام من الباب الخلفي للتاريخ

فيكتوريوس بيان شمس

تُعرّف الدولة ماركسياً بأنها سلطة طبقية، أي جهاز هيمنة، تمارس من خلاله الطبقة المسيطرة، أو التحالف الطبقي المسيطر سلطته على الطبقات الأخرى، بما يترتّب على ذلك من تسيّد وعي هذه الطبقات وثقافتها عبر مؤسّساتها الأيديولوجية، مدعومة بقوة القمع الشرعية الوحيدة ممثلة بأجهزة الجيش والشرطة والأمن، التي تحافظ على مصالحها من خلالها.

هذه هي القاعدة الأساسية التي تحكم تعامل الشيوعيين مع أي سلطة طبقية اضطهادية غير سلطتهم. وهي القاعدة التي لها مميّزاتها في الأنظمة التي يسيطر فيها نمط الإنتاج الكولونيالي على غرار أنظمة العالم العربي، حيث من سمات ومميزات هذا النمط من الإنتاج، أن يتطوّر بثباته النسبي، بتطور علاقاته الكولونيالية المميّزة، أي بارتباطه التبعي بالقوى الرأسمالية التي يدور في فلكها. وهذا ما يعقّد حركة الصراع الطبقي بالنسبة لقوى التغيير الثورية، التي تتميّز عن مثيلاتها في الأنظمة الرأسمالية الصرفة (كما هو حاصل في أوروبا)، بأن يأخذ الصراع الطبقي هناك شكلاً أبسط غير مركّب، بمعنى أنه صراع مع سلطة طبقية رأسمالية، واضحة المعالم.

يختلف هذا الشكل عنه في الأنظمة الت التابعة التي تفرض على قوى التغيير خوض صراع مزدوج متعدّد الأبعاد، ينعقد فيه الوطني على الطبقي، في معركة واحدة، يزداد تعقيدها، بتشوّه شكل الطبقة العاملة بحسب طبيعة أنماط الإنتاج السائدة، والتي كانت نتيجة طبيعية للانتقال المشوّه والمعاق للتاريخ من حقبة إلى أخرى. فبينما كان الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية واضحاً في الغرب، لم يكن كذلك في الشرق الذي لم يمرّ بمرحلة الإقطاع، بل من الاستبداد إلى الاستعمار، ثم إلى شكل آخر من هيمنة البرجوازية المحلية المرتبطة، والتي أعادت إنتاج الاستبداد بأشكال أخرى، أطلق عليها مجازاً تسمية "الأنظمة الوطنية"، وأحياناً "التقدّمية"، والتي ضمنت للاستعمار دوام سيطرته حفاظاً على مصالحه، وهذا ما لم يحدث بثورات تقودها طبقات كما حدث في أوروبا مثلاً.

حرص الاستعمار منذ خروجه الذي أطلق عليه مجازاً وعن خطأ "الاستقلال" على ترتيب المنطقة بالشكل الذي يسمح له بالعودة إليها ساعة يشاء. رتّبها جغرافياً، آخذاً ديموغرافيتها وتوزّعها السكاني والقبلي والديني بعين الاعتبار. وسياسياً، ضامناً سيطرة البرجوازية التابعة فيها، وهو ما وضعها، ووضع قوى التغيير الثوري في مرحلة لاحقة في مأزق يصعب الخروج منه ببساطة. فالتوزيع الجديد الذي جاء بهذه البرجوازية، هو ذاته الذي أوجد "اسرائيل" كياناً مصطنعاً، و"كقلعة متقدّمة" للنظام الرأسمالي العالمي بحسب التوصيفات والتعريفات الماركسية لها.

وهو ما فرض على البرجوازيات المرتبطة قيادة الصراع مع هذا الكيان المصطنع، فكانت بذلك تعمل مضطرة ،عن وعي، ضد مصالحها، لأن شرعية وجودها ارتبطت بالوعي الجمعي العام بضرورة إنهاء هذا الكيان، وهذا هو الجانب الوطني في الصراع الطبقي لقوى التغيير الثوري، والذي منه ستستتبع هذه القوى لأخصامها الطبقيين عن طيب خاطر.

و"الوطنية"، بتعريفها الماركسي، هي بحسب مهدي عامل "مرحلة تاريخية متميّزة من مراحل الصراع الطبقي". وهي بناء على هذا التعريف، مسألة نسبية، قد يتغيّر معناها من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما لم تأخذه قوى التغيير الثوري في حسبانها، عندما سلّمت قيادة هذه المرحلة للبرجوازيات الحاكمة، فاستُتبعت، ثم في مرحلة لاحقة، اضطرت لمهاجمة الطبقات المسحوقة التي كان من المفترض أنّها تمثّلها، من موقعها الطبقي الجديد، كشريك شكلي بالسلطة البرجوازية، التي تورّطت بها على شكل تنفيعة في المثال السوري. انتقلت هذه القوى والأحزاب إلى موقعها الطبقي الجديد، والنقيض في آن، بعد وصول حافظ الأسد للسلطة في العام 1970 بعامين عبر انقلابه على رفاقه، فأخضع أغلب الأحزاب الموجودة على الساحة السورية لسطوته عبر ما عرف بـ "الجبهة الوطنية التقدّمية" التي تعتبر في ميثاقها أن الأولوية لتحرير الأراضي العربية المحتلة في العام 1967، وفي البند السادس منه تنص على: " العمل على توفير جميع الطاقات لدعم القوات المسلحة في الصمود والمواجهة"، وهو ما لم تتزحزح عنه "قوى التغيير الثوري" المفترضة قيد أنملة، حتى بعد انطلاق الثورة في آذار 2011، واستعمال هذه القوات المسلّحة لسحق احتجاج الطبقات المفقرة، والتي تورّطت "قوى التغيير" ذاتها بقبول ممارسات النظام الطبقية بحجّة معركة التحرير التي لم تأت طوال أربعة عقود ونيّف، لا بل أنّها لم تسجّل أي احتجاج، حتى بعد تفتيت هذا القوات وتدمير معظمها في حرب بدأت تنحو منحى الحرب الأهلية، ممّا يوحي وكأن عملية التحرير ثابتة لا تتغيّر، وقدر هذا الجيش وحده دون سواه، ولا وظيفة للطبقات المفقرة، سوى السكوت على نهب ثرواتها انتظاراً لمعركة، اتّضح فيما بعد، أن النظام يخوضها عبر شلل وشراذم طائفية في لبنان، بعد أن دمّر القوى الثورية لهذا البلد أيضاً.

كشفت الأحداث بشكل لا لبس فيه، أن الظرف الموضوعي حاضر ومتوفّر بقوة، فيما توفّر الشرط الذاتي بطبقة مسحوقة ليس لديها طليعة تخطّط وتقود عملها، خاصة بعد الالتحاق العضوي، والذيلي في الوقت عينه، لهذه القوى التي اعتاشت على مآسي هذه الطبقات، والتي كان من المفترض أن تقود هي عملية التغيير التاريخية بوجهيها، الوطني والطبقي. وفي ظل تورّطها بسياسات أمنية – طبقية أدّت إلى انعدام القدرة لدى هذه الطبقات على ايجاد قيادتها الطبقية لثورتها، ممّا أفسح في المجال لتركيب قيادات هجينة مغمورة لا تمثّلها طبقياً، بقدر ما تعتبر مشروعاً لإعادة إنتاج الطبقة البرجوازية الكولونيالية المرتهنة ذاتها، وإن بشروط وظروف مختلفة، وهذا ما أدّى لتضييع جهد الطبقات البروليتارية التي ثارت، واستجلاب القوى الأصولية لملء الفراغ الذي تركوه.

أدّى تبرجز "قوى التغيير" لكوارث يصعب رأب صدعها في المدى المنظور، فهي من جهة لا تستطيع التأثير بقرارات النظام بعد أن أصبحت جزءاً من ديكوره، ومن جهة أخرى ما عاد بوسعها العودة للعب دورها الطبيعي في طليعة الطبقات التي كان من المفترض أنّها تمثّلها بسبب انعدام الثقة المطلق منذ انحيازها للقاتل ضد الضحية.

المعهد الشرعي في مدينة مسكنة / ولاية حلب

في سلفية «داعش» وأيديولوجيته

■ حكم عاقل

عالمية الجهاد واعتباره الوسيلة الوحيدة لإقامة الخلافة الإسلامية من حيث هي هدف المسلم الدنيوي لإقامة شرع الله، ذهنية تكفير متصلبة تعتبر كل مخالف عدوّ، جواز قتل المسلمين الذي يتمترس بهم العدو، الجهاد بدءا بالعدو القريب وليس بالعدو البعيد... وغيرها، هي جميعا أهم ملامح أيديولوجيا "داعش"، التي لا تختلف نوعا عن أيديولوجيا السلفيات الجهادية التي عرفناها منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لاسيما تنظيم القاعدة.

إن كان ثمة فرق، فيبدو أنه فارق في الدرجة لا في النوع. وقد تأتى هذه الفارق بحكم الظروف السياسية والجغرافية والواقع الميداني بما فيه العسكري. بمعنى أنه فارق في التكتيكات المتبعة. فقد اضطرت مثلا السلفية الجهادية، في مرحلة ما، إلى نقل المعركة إلى العدو البعيد بعد أن تبين شراسة المعركة مع العدو القريب (الأنظمة والمجتمع).

الإسلامويون الموصوفون بـ"الحداثيين" أو بـ"التنويريين"، يعتبرون أن "داعش" لا يمثل الإسلام النقي بل يقدم صورة مشوهة عنه. ولكن تكمن المشكلة بعدم وضوح الصورة التي يمكن الإجماع على عدّها إسلاما خالصا. فمقولة أنه "بموت النبي انتهى عهد الإسلام وبدأ عهد المسلمين" لا تزال صحيحة إلى حد بعيد.

البراءة من "داعش" أمر مفهوم من حيث هي براءة من وحشية وهمجية هذا التنظيم، حتى السلفيين أغاظهم وصف "داعش" بالسلفية من قبل أحد السلفيين، وهو الشيخ عادل الكلباني. وإذا كانت القضية هي البراءة فمن حقنا جميعا إعلان البراءة من "داعش" وممارساته، لكننا نتحدث هنا عن منهجية مشتركة ومنطلقات فكرية واحدة وإن اختلفت درجة التوسع في تطبيق ما توجبه من ممارسات عملية.

يبدو أن غالبية مرجعيات "داعش" تنتمي إلى التيار السلفي بنسخته الوهابية النجدية، وتتبنى في كثير من فتاواها فتاوى أئمة الدعوة النجدية، لاسيما تلك الخاصة بتكفير الآخر والموقف من المخالفين والأسلوب التربوي المتشدد. وهو ما ميّز أيضا فكر القاعدة التنظيم الأم لـ "داعش". تنظيم "القاعدة" أيضا استفاد من غياب دولة مركزية لإقامة خلافة إسلامية في جبال تورابورا.

يمكن أن نتحدث عن مرحلتين تاريخيتين للسلفية النجدية، ففي مرحلة ما قبل الدولة، أتاح غياب سلطة مركزية والصراع على النفوذ بين القبائل في نجد وما حولها ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للبيئة القبلية آنذاك، ممارسة تلك السلفية وما أفضت إليه من تشريعات و أحكام والتشدد في تطبيقها، لاسيما مع استخدامها كأيديولوجيا سياسية تسعى إلى السيطرة والحكم.

لكن في مرحلة الدولة، وما تقتضيه طبيعة هذا التنظيم السياسي من انفتاح على فضاء دولي ودبلوماسي والحاجة إلى اعتراف دولي وأن تجد طريقها إلى المنظمات الدولية، مع حركة التمدن التي وفرتها الطفرة الاقتصادية وقيام سلطة مركزية، كان لابد أن ينعكس ذلك على تلك الأيديولوجية، وضرورة الحد من غلوها، لاسيما وأن تلك الدولة باحتضانها للحرمين في مكة والمدينة يفترض تمثيلها لجميع المسلمين في العالم، هذه الصفة التمثيلية والمضي في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فرضت إقصاء السلفية النجدية بنسختها القديمة. كما علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التحولات التي فرضتها أجداث 11 أيلول وانطلاق عمليات المناصحات الشهيرة التي هدفت إلى المراجعة وإعادة التأهيل الفردي والمجتمعي.

صحيح أن منهجية "داعش" هي كغيرها من المنهجيات السلفية، تقوم على العودة إلى النصوص، وتغليب الفهم الحرفي للنص (قرآنا وسنة)، وفهم السلف الصالح، واستبعاد الاجتهاد في الرأي . لكن يبدو أن منظريهم أمثال تركي بن علي، وعثمان آل رازح، وصالح العويضي وغيرهم لا يخرجون في تلك المنهجية عن النتائج التي توصل إليها أئمة السلفية الوهابية النجدية والتي تشكل منطلقات فكرية لها.

وبالمقارنة بين سلفية "داعش" والسلفية الوهابية النجدية، سنجد العديد من الأسس المشتركة، فالأصل في الكافر حل دمه، وأن الكفر هو سبب الجهاد، وليس ما هو واقع من ظلم أو اعتداء ولا ما هو متوقع. والأصل في الحياة الحرب وليس السلم، فالجهاد مستمر ما بقي الكفر وما الحياة الدنيا إلا إسلام، أو جزية، أو قتال. كما أن "الداعشية" والسلفية النجدية تقران تحريم مظاهرة الكافر وأن من لم يكفّر الكافر أو شك في كفره فهو شريكه في الكفر.

ورغم أن ابن تيمية، أحد أهم المرجعيات الفكرية الأساسية للوهابية، لم يكفر الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، وقد سار على خطاه أحد أشهر السلفيين النجديين، وهو الشيخ ابن عثيمين، فأن غالبية أئمة السلفية النجدية تقر بكفرهم، وهو ما يتوافق مع موقف "داعش" منهم. كما يتفق الطرفان على تكفير "النصيرية" كفر ردة، وليس لكونهم كفاراً بالأصل. وأنه يجب قتلهم حتى لو سالموا.

لاشك أن تلك النقاط المشتركة المذكورة والتي يتعلق غالبها في الموقف من الآخر لابد أن تختلف من حيث التوسع في تطبيقها عند السلفية الوهابية النجدية في مرحلة قيام الدولة مع توافر ظروف على الجانب الأخر للمضي في تطبيقها.

كان ظهور الأيديولوجيا الداعشية "داعش" فرصة للإسلامويين عموما لتظهير موقفهم، وتمييز أنفسهم بوصفهم جماعة سياسية تؤمن بالتعددية والتداول السلمي للسلطة، لكن ذلك لم يتم بالشكل المطلوب، بل كان التردد والتذبذب في اتخاذ موقف واضح من هذا التنظيم سببا لتنامي شعبيته بين صفوف الكثير من الشبان وإن لم يتشربوا الأيديولوجيا الداعشية، لاسيما في حمى الطائفية التي تعصف بالمنطقة. والإحساس المرير بالظلم والتيه في المجتمعات العربية. التنصل من الأيديولوجيا الداعشية لا يكفي، كما لم يعد يكفي الحديث عن نسخة أصلية وأخرى مشوهة لأيديولوجيا تمثل توجها إسلاميا ما. إن إدانة كل ما هو لا إنساني يتطلب موقفا شجاعاً.

الموقف التركي من «داعش»

موسى القلاب*

ما زال الغموض يلف الموقف التركي تجاه الحرب على "داعش"، من حيث أن تركيا لم تتهور في موقفها ولم تستجب بعد لخطة الاستدراج الأمريكية التي لم تأخذ بعين الاعتبار أي جانب من جوانب المعادلة التركية الإقليمية، وأهم محددات الدور التركي العسكري والأمني في المنطقة، خصوصاً في سوريا والعراق.

فتركيا لم توجه عملياً أية ضربات أو مضايقات ميدانية لقوات "داعش" المنتشرة على طول الحدود التركية مع سوريا ذات الأغلبية الكردية السورية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لم تتنكر تركيا لمقولة أن "داعش" هو تنظيم إرهابي حسب التوصيف الأمريكي والدولي والإقليمي. لكن سوء معالجة الولايات المتحدة للأزمة السورية من زاوية إسقاط النظام السوري، هي من أنتج "داعش" وسينتج "دواعش" جدد من وجهة النظر التركية، حتى لو رفع "داعش" أعلام الاستسلام البيضاء في أي وقت على أحياء عين العرب كوباني المدمرة وغيرها من المناطق.

فعندما تقصف طائرات التحالف مواقع "داعش" و"النصرة" ومجموعات معارضة سورية أخرى، وتقصف طائرات النظام السوري بالبراميل المتفجرة مواقع المعارضة السورية المعتدلة والجيش الحر، فإن تركيا ترى أن الولايات المتحدة والنظام السوري كأنما يقاتلان من خندق واحد، وهذا لا يروق لتركيا ولا يقنع صناع القرار في أنقرة. ثمة مصادر معلومات تركية تؤكد مؤخراً أن الولايات المتحدة فاوضت سراً شخصيات رسمية إيرانية في العاصمة العُمانية مسقط، لرسم خرائط النفوذ الجديدة في المنطقة المشتعلة في غرب وشمال العراق، وكافة الأرجاء السورية، في غياب تركيا وعدم إشراكها. في هذا السياق، لعل زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى الرياض تؤشر نحو مستوىً جديد من التنسيق والتعاون ، يتجاوز كافة المنغصات التي طرأت بين البلدين بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي في مصر، من قبل عبد الفتاح السيسي الذي تدعمه السعودية مادياً ومعنوياً وتناصبه تركيا العداء.

مثل هذا الوضع الشائك المعقد يدفع تركيا بقوة أن تحجم عن المشاركة بأي عمل عسكري ضد "داعش" وغيره من التنظيمات التي صنفتها واشنطن والعواصم الأوروبية بأنها منظمات إرهابية. وهذا الموقف التركي يعني أن "داعش" يحصد نقاطاً إيجابية بطريقة غير مباشرة، وأنه في مأمن من الإطباق عليه بين فكي كماشة، الأول التحالف الدولي والثاني تركيا.

يدرك جميع الفرقاء إن الجيش التركي هو القوة البرية المسلحة الوحيدة القادرة على حصار "داعش" وتدميرها سواءً في عين العرب كوباني أو على طول الحدود مع سوريا، لا سيما وأن الجيش التركي يُعد ثامن جيش في العالم من حيث قوة النار.

لهذا السبب ترى تركيا أن الولايات المتحدة قد لا تتورع عن تورطيها في مستنقع الحرب الإقليمية الذي يصعب الخروج منه، ثم تتخلى عنها. هذا العامل يدفع تركيا بأن لا تثق مجدداً بالولايات المتحدة، في ظل إدارة أوباما التي خسرت الكثير ليس على المستوى الخارجي فحسب، بل على المستوى الداخلي بعد اللكمة التي وجهها الجمهوريون لها في انتخابات الكونغرس الأخيرة.

يبدو أن تركيا تعيش اليوم في مرحلة لا ترى فيها سوى خذلان الولايات المتحدة لها، كأحد أعمدة الارتكاز الاستراتيجي الإقليمية في الشرق الأوسط، لصالح العمود الاستراتيجي الثاني، وهو ايران. وصمت العمود الاستراتيجي الثالث وهو إسرائيل (المنشغلة هذه الأيام بإعادة احتلال المسجد الأقصى) لتشعل انتفاضة فلسطينية ثالثة قد تخلط الأوراق في المنطقة. وانكسار العمود الاستراتيجي الرابع، وهو العربي، بغياب مصر وانخراطها بمشاكلها الداخلية، واستنفار السعودية لأقصى جهودها لما يجري في اليمن من انقلاب في الموازين، أدى إلى تحكم الحوثيين بدعم من إيران بزمام الأمور في شمال ووسط البلاد وصولاً إلى البحر الأحمر.

لقد فرض الغموض الاستراتيجي والتردد السياسي الأمريكي حالة من الفوضى والخلافات الميدانية بشأن قتال "داعش" بسبب موقف تركيا المبهم من هذه الحرب، رغم أنها سمحت بعبور 150 مسلحاً من مقاتلي البشمركة القادمين من كردستان العراق، من أجل الانضمام لمقاتلي أكراد عين العرب كوباني في دفاعهم المستميت ضد "داعش".

هنالك مصادر عالمية تقول بأن أسلحة البشمركة الثقيلة صدئة ومهترئة وقديمة ولا ذخائر أو قطع غيار لها. وعليه فإنها لا جاهزية قتالية لها، ولن تحسم المعركة مع "داعش"، إلا إذا كان الهدف هو تدميرها في عين العرب كوباني، ومطالبة أكراد سوريا بفواتير أثمانها وهم مشردون بين تركيا وسوريا والعراق ولا يجدون لقمة العيش.

لكن الغموض والإبهام الذي يحيط بطبيعة العلاقة بين تركيا وتنظيم "داعش" الإرهابي، تسبب في إحراج القادة العسكريين الأمريكيين والأطلسيين الذين لا يرتاحون لخسارة العلاقات التاريخية مع تركيا، من منطلق أنها مفتاح السياسة الأمريكية، وقاعدة الارتكاز الدفاعي لحلف الناتو في الشرق الأوسط. وذلك في الوقت الذي يمد البيت الابيض فيه يده مصافحاً مرشد الثورة الاسلامية في طهران من تحت وفوق الطاولة. ما يعني أن الاتفاق النووي قد يجري توقيعه أو تأجيله، لكن في كلا الحالتين قد يتم رفع العقوبات الاقتصادية الأوروبية عن كاهل إيران على الأقل.

في مثل هذا الوضع تدرك أنقرة أنها الخاسر الأكبر نسبياً بصورة غير مباشرة، قبل انضمامها إلى التحالف الدولي، فكيف لو انضمت إلى لعبة قمار خاسرة.

لذا فإن تركيا قلقة، أكثر من أي وقتٍ مضى، من وقوع كل المناطق الكردية في سوريا تحت سيطرة "الاتحاد الديمقراطي" الكردية. كما تفضل وجود قوى كردية أخرى تربطها علاقة جيدة بتركيا، وهو ما لم يُسمح به طيلة السنوات الماضية. لهذا السبب وافقت تركيا على استقدام البشمركة من كردستان العراق في مهمة أشبه بمهمة تصوير الأفلام الوثائقية منها بالعمليات القتالية.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

العراق: رجال عشائر يروون هروبهم من «داعش» بالاختباء تحت الجثث

بغداد-رويترز:

حسن محمد هلال، ونحو 100 آخرين من أفراد عشيرة البونمر العراقية بالأمان، وهم مختبئون من مقاتلي الدولة الاسلامية «داعش» وسط الحشائش الطويلة .. حتى فضحت أضواء عشرات السيارات أمرهم.

وصاح المتشددون «نحن نعرف أنكم هناك أيها الخونة»، ثم فتحوا النار على المختبئين الذين قاتلوهم لأسابيع.

مات أغلب المختبئين ووقع البعض في الأسر.

أما هلال فقد نجا، لكنه أصيب في الذراع والساق، بعد أن غطى نفسه بالدم وتظاهر بالموت تحت الجثث، بينما كان المتشددون يضربون الجرحى ويسبونهم.

وقال هلال إنه رصد جثثاً أخرى من بينها أطفال وشيوخ ملقاة على جانب الطريق أثناء فراره من المكان بعد الاختباء ساعات تحت القتلى.

وقال هلال عبر الهاتف من مدينة حديثة التي تسيطر عليها القوات العراقية ومقاتلو العشائر لكنها مازالت عرضة لهجمات مسلحي تنظيم الدولة الاسلامية «أنا في انتظار أسرتي. فما من سبيل أمامي للوصول إليهم. هواتفهم النقالة مغلقة ولا حيلة لي.»

ويواجه أفراد كثيرون من العشيرة موقفا مماثلا من الغموض بعد أن أعدمت الدولة الاسلامية المئات عقابا للعشيرة التي قاومت التنظيم.

فبعد الاستيلاء على القرية الرئيسية للعشيرة شرع مقاتلو الدولة الاسلامية في تمشيط المنطقة بحثا عمن انطلقوا سيراً على الأقدام على أمل الهروب من غضب الجماعة التي اشتهرت بقطع رأس من يعارض تفسيرها المتشدد للدين الإسلامي أو إطلاق النار عليه.

وأدت أعمال القتل إلى مخاوف جديدة بشأن قدرة العراق على إلحاق الهزيمة بالدولة الاسلامية التي اجتاحت شمال العراق في يونيو/ حزيران الماضي، دون أن تلقى مقاومة تذكر من الجيش الذي دربته الولايات المتحدة.

وتريد حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي التي يقودها الشيعة من العشائر السنية مثل «البونمر» التي ساعدت الولايات المتحدة في هزيمة تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار دعم القوات الحكومية التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية. لكن زعماء العشائر يقولون إن الحكومة تجاهلت النداءات المتكررة طلباً للعون، عندما اجتاح مقاتلو التنظيم محافظة الأنبار الصحراوية التي تمتد من الحدود السورية إلى مشارف بغداد من ناحية الغرب.

ويبدو أن المجزرة جرى الاعداد لها إعدادا جيدا. فقد قال أفراد من العشيرة إن تنظيم الدولة الاسلامية زرع قبل استيلائه على قرية زاوية البونمر مخبرين قدموا له في نهاية الأمر أسماء المقاتلين.

وقال الحاج رديف الذي يمتلك متجراً «في الليلة التي دخلوا فيها القرية تراجع الجيش عن الخط الأمامي وأخلى مواقعه. وهذا تركنا بلا ذخيرة ولم يبق سوى مقاتلين من القرى ولذلك اضطررنا للاستسلام.»

وفرّ مثل كثير من أهالي القرى بما عليه من ملابس. فاتجه البعض إلى الطريق الرئيسي المؤدي إلى هيت فسقطوا في فخ تصديق وعود الدولة الاسلامية بالملاذ الآمن، وعندها بدأت الدماء تسيل بإعدام 35 شخصا. أما آخرون مثل أبو ابتسام (50 عاما) فساروا نحو ستة كيلومترات إلى منطقة صحراوية غربي هيت، بعد أن استولى المتشددون على ما بحوزتهم من ذهب ومال، بل إن أحد المتشددين انتزع العقد الذي كانت ابنته تتزين به من عنقها.

وفي نقطة تفتيش أقامها مقاتلو الدولة الاسلامية أخذ أحد المتشددين علبة حليب مجفف من زوجته وألقى بها في التراب. وحاولت الزوجة استعادة العلبة لكنها تلقت وكزة لتتراجع. وقال أبو ابتسام إن المتشددين تركوهم يرحلون بعد أن سرقوهم.

وأضاف «قال واحد منهم حتى أولادنا لا يستحقون الحياة لانهم سيكبرون يوما ما ويقاتلونهم.»

ليبيا تواجه الفوضى بعد أن قضت المحكمة العليا بعدم دستورية البرلمان المنتخب

طرابلس (رويترز):

قضت المحكمة العليا في ليبيا يوم الخميس الماضي بعدم دستورية البرلمان المعترف به دولياً، وهو حكم من المرجح أن يؤجج الفوضى في البلاد.

جاء هذا القرار الذي رفضه البرلمان بدوره بعد يوم واحد من اقتحام مسلحين أكبر حقل نفط في ليبيا، وأوقفوا الإنتاج في هذه المنشأة التي تقع في أقصى جنوب البلاد.

وتسود ليبيا حالة من الفوضى، حيث يوجد صراع بين حكومتين وبرلمانين متنافسين من أجل السيطرة على احتياطيات الطاقة الهائلة في البلاد بعد ثلاث سنوات من الإطاحة بمعمر القذافي. وانضمت عشرات المجموعات المسلحة إلى هذا الصراع.

وتخشى القوى الغربية والدول المجاورة لليبيا من اتجاه البلد العضو في أوبك إلى حرب أهلية شاملة، حيث يستخدم معارضون سابقون ساعدوا في الإطاحة بالقذافي أسلحتهم ليصنعوا مقاطعات شخصية.

وليبيا منقسمة إلى جزء غربي يسيطر عليه مقاتلون يطلقون على أنفسهم (عملية فجر ليبيا) وكانوا قد سيطروا على العاصمة في أغسطس/ آب الماضي، أما البرلمان والحكومة المعترف بهما دوليا فيسيطران على شرق ليبيا.

وفي حكم من المرجح أن يعمق هذه الانقسامات ويعرقل جهود الوساطة التي تقوم بها الامم المتحدة قضت المحكمة العليا بعدم دستورية انتخابات مجلس النواب الذي هرب أعضاؤه الى مدينة طبرق في شرق البلاد.

وقالت المحكمة إن اللجنة التي اعدت قانون الانتخابات انتهكت الدستور المؤقت للبلاد.

وجاءت الانتخابات التي جرت في يونيو/ حزيران ببرلمان يضم العديد من الليبراليين والداعين للنظام الفيدرالي، مما أغضب الإسلاميين الذين لهم صلة بجماعة (عملية فجر ليبيا) التي سيطرت على طرابلس بعد ذلك بشهرين.

ويقع مقر المحكمة العليا في طرابلس، حيث أعادت عملية فجر ليبيا البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) الذي كان الإسلاميون هم الكتلة الأقوى فيه.

والمقاتلون الذين يأتون بصفة أساسية من مدينة مصراتة في غرب البلاد سيطروا على هيئات حكومية، مما يثير الشكوك بشأن قدرة المحكمة على إصدار حكم مستقل.

وبينما كان المئات يحتفلون بحكم المحكمة في طرابلس، قال نوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام إن الحكم يتيح فرصة لفتح حوار وطني لإنهاء الأزمة في ليبيا. وقال في كلمة أذاعها التلفزيون إن المؤتمر الوطني العام يدعو للحوار. وأضاف أن الحوار يخدم المصالحة الوطنية والاستقرار والتنمية.

وردا على الحكم قال مجلس النواب في طبرق إنه لا يعترف بالمحكمة.

وقال المتحدث باسمه فرج هاشم في مؤتمر صحفي إن الحكم صدر تحت تهديد البنادق.

مشروعية التمعن في كتابات ياسين الحافظ (١)

د. عبد الله تركماني (*)

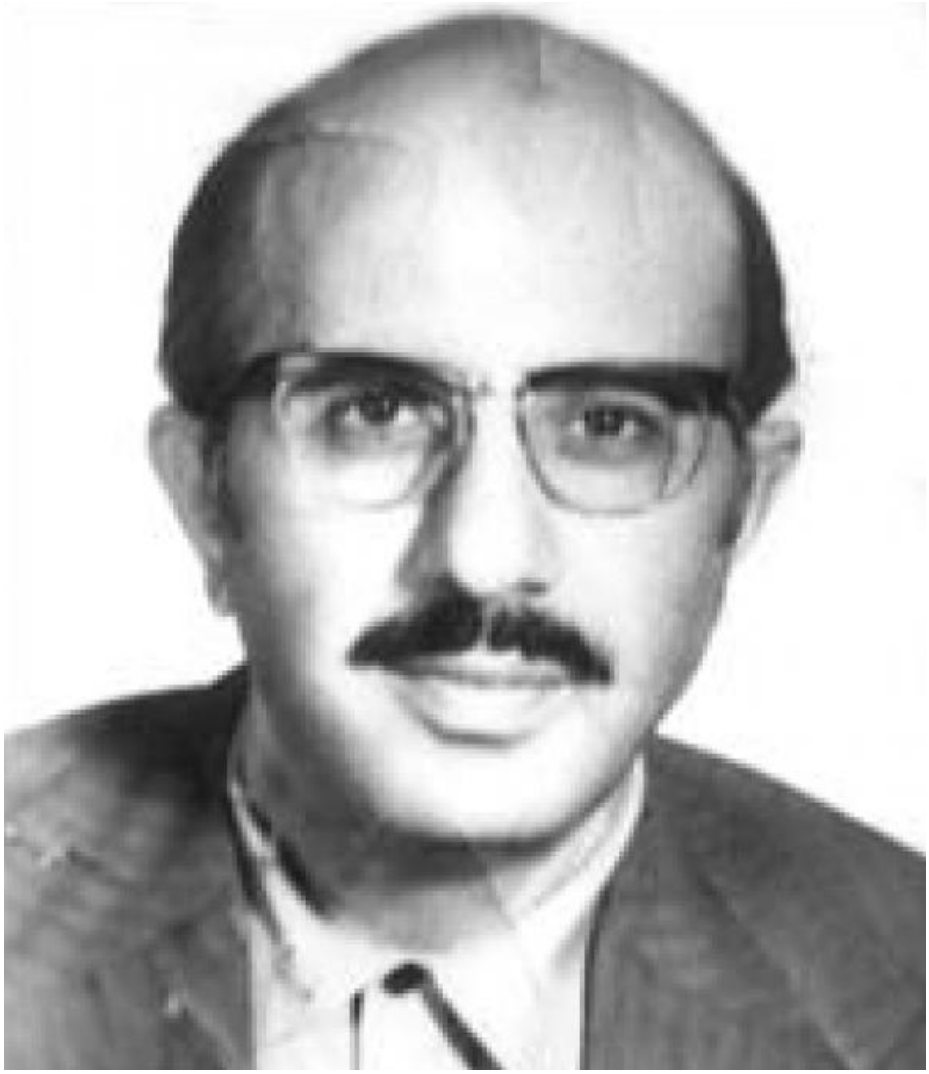

تكمن مشروعية التفكير فيما كتب ياسين الحافظ من كون فكره قابل لأن يكون أحد مراجعنا المعرفية لمتابعة المآلات الكارثية لربيع الثورات العربية في سورية وليبيا واليمن، وأحد مكوّنات الفكر الديمقراطي العربي.

لقد أمسك الحافظ بمفهوم التأخر التاريخي للمجتمعات العربية، والذي يتجلى سياسياً بغياب الرأي العام وبكونه صاغراً وعزوفاً، ويتجلى اقتصادياً بكون الاقتصاد العربي ريعياً ومندلقاً نحو الخارج وتابعاً، ويتجلى اجتماعياً بسيطرة بنى اجتماعية ما قبل قومية (طائفية، عشائرية، عائلية، محلية...)، ويتجلى فكرياً بسيطرة فكر تقليدي تمتد جذوره إلى العصر الوسيط. لذلك فهو ينتقل من نقد "السطح السياسي" إلى نقد "العمق الاجتماعي" الذي يصوغ الحيّز السياسي ويفرزه. وذلك بعد أن قام بأكبر عملية نقدية مع أشكال الوعي العربي الحديث، بتياراته الثلاثة: الليبرالية والقومية والماركسية، من خلال أداته النظرية الناجعة "الوعي المطابق" التي عنت إنتاج وعي عقلاني بالواقع العربي، ومن ثم إنتاج وعي مناسب بحاجات هذا الواقع للتقدم.

والحق أنّ خطاب الحافظ قد اكتسب أقصى نضجه وطلاقة تفكيره في سبعينيات القرن الماضي، بعد أن أكملت التجربة الناصرية دورتها على نفسها، وآلت إلى مصيرها المعروف بعد وفاة جمال عبد الناصر من جهة. وبعد تجربته في باريس التي عمّقت لديه الوعي بمسألة التأخر، والوعي بأهمية النهضة من جهة ثانية. فراح ينتقد السياسة، بوصفها تكثيفاً للبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولو أنه بدأ – بالممارسة – يستخدم أداته النظرية "الوعي المطابق" منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، ففي سنة 1958 كتب عدة مقالات تحت عنوان "خصائص الحركة القومية العربية"، حيث بدأ تحليله لهذه الخصائص من خلال تناولها في المستوى الكوني، انطلاقاً من "أنّ الإنسانية تسير في خط تطوري صاعد ومتوازٍ"، وفي المستوى التاريخي "إنّ مجرى تطور الأمم ليست متماثلة".

لقد أنتج الحافظ خطاباً نابضاً بالحياة مُشْبَعاً بالدلالات السوسيولوجية والثقافية والسياسية والنظرية، فمنح الخطاب السياسي العربي بعداً نهضوياً ذا طابع شامل. وبذلك، حرّر الخطاب القومي من البلاغية المترهلة، وأنقذ الماركسية العربية من ضيق العبارة والأفق وتكلّس الصيغ، حين استعاد روحها النقدية، بوصفها سؤالاً مُشرَعاً ضد الثبات والسكون والامتثال والعقائدية المنغلقة على نفسها. فمع ياسين الحافظ اكتسب الخطاب العربي مفهوماً يتجاوز المفهوم الذي يقوم بعملية تدليس بين الوعي القومي الحديث والوعي التقليدي المفوَّت، والذي أنتج مفهوماً فيزيقياً عن "الروح الأزلي الخالد" ، والذي بدوره غدا أيديولوجيا للتمايز ومعاداة الآخر. ويتجاوز المفهوم الامتثالي الاقتصادوي الذي يغيّب الخصوصية التاريخية لأشكال الانتقال إلى الدولة الحديثة. ومن خلال نقده المزدوج هذا، قدم وعياً جديداً بالمسألة القومية، بوصفها عملية تاريخية تخترق الفرد والمجتمع والثقافة، وليست تجميعاً كمياً لوحدات مُجزّأة.

ولعل مصدر إشعاع خطاب الحافظ أنه لم يقارب السياسة والمجتمع في العالم العربي إلا من خلال إشكاليته المركزية "التأخر" وبالتالي وعي "النهضة في وجه التأخر". وفي هذا السياق انتقد الأيديولوجيا المهزومة "التقليدوية الجديدة" التي توهمت إمكانية دخول العصر بتجنب الثورة القومية الديمقراطية "المنظور النهضوي" والقفز إلى تبنّي "المنظور التنموي"، فقال: " ما من شعب حقق تقدماً اقتصادياً دون أن يكون قد حقق تقدماً مجتمعياً وثقافياً وسياسياً ".

لقد ميّز ياسين الحافظ بين الأيديولوجيا والمعرفة العلمية حين أدخل أفكار المفكر الفرنسي ألتوسير (Althusser) المجال التداولي للفكر العربي، الأمر الذي ساهم في منح خطابه تفرداً وخصوصية منهجية علمية متماسكة، فضحت مدى امتلاء الوعي الماركسي العربي السائد بأوهام الأيديولوجيا. وقد أدت المقابلة بين المنهجين إلى أن يكتشف السمات الأساسية للسياسات الصائبة تجاه قضايا المسألة القومية العربية، فحددها بثلاث: الأمّويّة/ القومية، وبناء الديمقراطية، والوعي المطابق بمستوياته الثلاثة (وعي كوني، وعي حديث، وعي تاريخي).

ومن المنظور الماركسي الديمقراطي أدان الشيوعية العربية التي خاضت معركة الماركسية السوفياتية – الستالينية ضد الليبرالية، دون أن تستوعب أنّ نقد الليبرالية من موقع متخلف عنها، من موقع المجتمع الذي لم يحقق منجزاتها، لن يكون نقداً اشتراكياً بل "تأخراكيًا"، وتلك سمة ميزت خطابه الماركسي العربي عن الخطاب الماركسي التقليدي.

وأخذ الحافظ على الشيوعية العربية، التي كان من المفترض أن تمتلك وعياً كونياً يمثل الخلاصة الأرقى لتطور العقلانية، أنها كانت في السياق العربي "امتثالية ووثوقية"، لم تنقد الخصوصية التاريخية لواقعها، لتتمكن من التمفصل في إشكالاته المركزية، ولتنتج وعياً خلاقاً لهذه الخصوصية، من أجل نقدها ومن ثم تجاوزها. ولهذا عجزت عن إنتاج ماركسية مبدعة خلاقة، ملتصقة بزمانها وتاريخها.

ولم يكتفِ الحافظ بتوجيه النقد إلى الشيوعية العربية، بل أبدى طموحه إلى امتلاك الماركسية امتلاكاً وطنياً، وقومياً، وتاريخياً، وكونياً، فكانت ترسيمته النظرية عن "الوعي المطابق"، أي المطابق للواقع والمناسب للهدف المنشود. وفي سياق محاولته "تعريب الماركسية" أعلن انتظامه في منهجية عدد من المفكرين الماركسيين، خاصة غرامشي (Gramsci) ولوكاش (Lukacs)، إضافة إلى توظيفه عقلانية ماكس فيبر(Weber) الليبرالية المضادة للماركسية، في خطابه النظري للانتقال من الوعي الامتثالي إلى الوعي النقدي، ومن الوعي الأيديولوجي إلى الوعي المطابق.

كما رأى الحافظ أنّ الماركسية، بعقلانيتها النقدية وميراثها التنويري، قادرة على تغطية الفجوة التاريخية المتمثلة بانعدام فرص تكوّن طبقة بورجوازية في بلداننا. ذلك أنّ المستوى التاريخي من "الوعي المطابق" يعلّم أنّ الاشتراكية لا يمكن أن تُبنى على أرضية ومفاهيم ومناهج تقليدية ووسطوية، بل فقط على أرضية ليبرالية. وقد أسس هذا الموقف على الأطروحة الماركسية القائلة "إنّ الأمة يجب عليها أن تستخلص درساً من تاريخ أمة أخرى، لكن عندما يصل مجتمع إلى اكتشاف درب القانون الطبيعي الذي يحكم حركته لا يمكنه أن يتجاوزه بقفزة ولا أن يلغي بمراسيم مراحل تطوره الطبيعي، بل يمكنه أن يختصر فترة الحمل ويلطّف آلام الولادة ".

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي